

علاقة الثقافة بالسياسة

أحمد بن نعمان

إذا اعتبرت الثقافة (بمدلولها العلمي) من أكثر الظواهر الاجتماعية التصاقاً بالكائن الانساني، بحيث لا يمكن تصور مجتمع بدون ثقافة، بقطع النظر عن بساطة أو تعقد هذه الظواهر الثقافية المتدرجة صعوداً من اللفظة، أو المقطع الموسيقي أو الناي، أو الخنجر الحجري، أو الكوخ القصبى، أو المحراث الخشبي، أو الطاحونة الهوائية، أو التوصيل بواسطة المنادى (البرّاح)، أو الارسال بواسطة الحمام الزاجل أو لباس الجلود، أو التنقل بواسطة البغال والحمير... الى دواوين الشعر والسفونيات الرائعة والآلات الموسيقية الكهربائية، والدبابة والصاروخ، وناطحات السحاب، والجرارات العملاقة، والمضخات المسيرة بالطاقة الشمسية، والمذياع اللاسلكى، والبرق والهاتف، وملابس (بيرقاردان) الحريرية الراقية، والطائرات النفاثة العابرة للقارات فى ساعات... بقطع النظر عن الفارق النوعى المهول بين هذه الجزئيات

والعناصر الثقافية التي تختلف (كما وكيفما) من ثقافة وحضارة الى ثقافة وحضارة أخرى، فان الوظيفة واحدة وهي موجودة بشكل أو بآخر فى كل المجتمعات البشرية على امتداد الرقعة الارضية أفقيا، وعلى امتداد التاريخ البشرى عموديا ... وكذلك يمكن أن نعتبر السياسة أيضا ، حيث ان السياسة هي الاخرى ظاهرة طبيعية فى المجتمعات مهما تكن درجة بدائيتها ، أو بداوتها بل هي موجودة على درجة ما ، غير واعية (أى غريزية) حتى لدى الجماعات أو الحشود الحيوانية، حيث لانجد قطيعا حيوانيا فى عالم الأحياء دون أن يكون له نظام يسير عليه أو يكون له قائد أو قواد يأترون بأوامرهم، من النحل الى النمل الى الطيور الى الاغنام والابقار والذئاب فضلا عن القروذ (المتحضرة) بالنسبة لعالم الحيوانات .

فاذا كانت القيادة ضرورية فى عالم الحيوان فهى من باب أخرى و أولى فى عالم الانسان، حتى اننا لانكاد نجد اثنين من المخلوقات الآدمية دون أن يكون لاحدهما دور يؤديه بالنسبة لقيادة الآخر (طوعا أو كرها) وهكذا حتى نصل الى التجمع الاسرى والقبلى ، والعشائرى، والوطنى والقومى والدولى .

فالقيادة أو السياسة فن ضرورى لصيق بحياة المجتمعات ، وسواء كانوا يختارونه عن طواعية (أى يتواضعون على اختياره بطريقة انتخابية تخضع لمواصفات معينة تضعها الجماعة) أو كانت تفرض عليهم القيادة أو نوع السياسة فرضا ، فالامر لايتغير فى شىء وهو أن كل جماعة (مهمايكن حجمها) هي مساسة أو مقودة بشكل من الاشكال ، وبقطع النظر عما اذا كان هذا ، الشكل خاضعا الى العقل والحكمة والاخلاق أو الى الفتك والشراسة وقوة العضلات ... فالنتيجة واحدة ، وهي أن لكل جماعة بشرية سياسة ماتسير بمقتضى أحكامها المدونة أو العرفية ..

المقبولة أو المرفوضة ... المطلوبة أو المرفوضة .

ومن هذا العرض الوصفى للواقع البشرى يتبين لنا أن الثقافة والسياسة سمتان ضروريتان موجودتان (على شكل ما) طوعا أو كرها فى حياة أبناء آدم منذ الخليقة ، ومن هنا يكون من الحتمى البحث عن نقاط الالتقاء ونقاط الاختلاف بين كل من الثقافة والسياسة وأيهما يؤثر فى الآخر ، ومن يتأثر أكثر بالآخر ، وما هى هذه العلاقة بينهما فى الواقع ، وكيف يمكن أن تكون فى شكلها المثالى (النموذجى) الذى يحافظ على التعايش والتكامل البناء بين العنصرين دون احداث الخلل الذى يكون لصالح أحدهما على حساب الآخر . وهكذا يمكن تفصيل هذه العلاقة على النحو المنهجى التالى :

أولا :

من الناحية المنطقية وفى الاحوال الطبيعية ، تكون السياسة جزءا من الثقافة على اعتبار أن الثقافة (تتضمن فيما تتضمن) طرق المعيشة والقوانين والنظم الاجتماعية التى تسير بمقتضاها الحياة الاجتماعية وتتنظم حياة المجتمعات البشرية، واذا قيل عن الانسان (فى تعريفه) ، بأنه حيوان مفكر ، وحيوان ناطق ، وحيوان مدنى بالطبع ، فهو بالتالى حيوان منظم ، لانه فى عقله يحمل مخا منظما، ومن هنا تكون الثقافة ويكون الوعى دافعا الى التنظيم، وتكون السياسة وسيلة لهذا التنظيم ، فيقع التكامل بين الجزء والكل ، أى بين الثقافة الراقية التى تشد النظام والتنظيم، ووسيلتها التى تحقق هذا النظام ، ألاوهى السياسة .

ثانيا :

ومن هذا المنطلق السابق ، تنبثق علاقة (مثالية)، بمعنى نموذجية، أو كما يجب أن تكون فى صورتها المثلى، وهو ما يتطلب أن تظل الثقافة هى الاصل والمعين الذى تستقى منه السياسة قيمها. وتوجهاتها

ونظمها وقوانينها ، حتى يحال دون وقوع الانفصام للشخصية الاجتماعية بين القيم والاعراف المستقرة ، والقوانين التي تسنها السياسة والمنتظر قبول تطبيقها عن طواعية وتجاوب من الاغلبية ، وليس عن قسر واجبار قد ينجر عنه التحايل أو التمرد على السياسة لصالح الثقافة أو التواطؤ مع السياسة على حساب الثقافة .

ثالثا :

وفي الاحوال الطبيعية أيضا تكون الثقافة مغذية للسياسة وتكون السياسة حامية للثقافة على اعتبار أن كليهما ينتسبان الى مجتمع واحد ويستهدفان خدمة المصالح العامة لهذا المجتمع مع احترام قواعد اللعبة ومراعاة الاصول والفروع والثوابt والمتغيرات والحدود الفاصلة بين العقول والعضلات .

رابعا :

في الاحوال غير الطبيعية تصبح السياسة هي الاصل والثقافة هي الفرع ، وتربع السياسة على العرش (الميكيافيلي) ، لتستخدم الثقافة وصيفة في البلاط الملكي . ويبدأ الصراع بين الكلمات والكلمات . وفي هذه الاحوال المعكوسة ، تصبح الثقافة تابعة والسياسة متبوعة، وتقع محاولة تسييس الثقافة بالعضلات بدلا من تنقيف السياسة بالكلمات ، كما يجب أن يكون عليه الامر في أحسن الحالات .

خامسا :

ونظرا لعلاقة القرابة وصلة الرحم بين الثقافة والسياسة (كما سبق التفصيل) ، فان الكثير من سوء التفاهم قد يحصل بينهما، وربما سوء الاستغلال أيضا . فتحل الثوابت بدل المتغيرات ، وتستبدل الوسائل بالغايات ، فيعمّ النفاق بدل الوفاق ويحل الرياء بدل البناء ، وتصبح الثقافة (خماسة) في اقطاعية السياسة !

ومن حسن الحظ أنّ هذه الحالات المعكوسة، تمثّل الاستثناء وليس القاعدة، في البلاد غير الراقدة. وفي إطار هذه العلاقة المتينة والمتداخلة أحيانا بين الثقافة والسياسة يقول أحد الباحثين الانجليز في الموضوع وهو اليوت: ,, من الواضح أنه مادامت هناك ثقافات تتعادي إذا تجاوزت نقطة ما، بحيث لا يمكن التوفيق بينها لكل محاولة للتوحيد السياسي عبث لا طائل تحته وأقول: ,, إذا تجاوزت نقطة ما ,, لان ثمة قوتين متوازيتين في العلاقة بين أي ثقافتين: قوة الجذب وقوة الطرد. فبدون قوة الطرد لا يمكن أن تمتد بهما الحياة كثقافتين متميزتين. ويبدولى أنّ دعاة الحكومة العالمية المتحمسين يفترضون أحيانا - بدون وعي - أن وحدة التنظيم التي يتحدثون عنها هي قيمة مطلقة، وأنه إذا وقفت الفروق بين الثقافات عقبة في الطريق، فيجب أن تزال هذه الفروق، ثم ان كان هؤلاء المتحمسون من الصنف الانساني فهم يفترضون أن تتم هذه العملية بطريقة طبيعية غير مؤلمة، ولعلمهم - دون أن يشعروا -، يرون من الطبيعي أن الثقافة العالمية النهائية انما ستكون امتدادا للثقافة التي ينتمون اليها هم أنفسهم. أما أصدقاؤنا الروس فهم أشد وعيا باستحالة التوفيق بين الثقافات، ويبدو أنهم مؤمنون بأن أي ثقافة لا تتلاءم مع ثقافتهم يجب أن تجتث بالقوة ،، (١).

ونستنتج في هذا النص كيف تحاول السياسة أن تقفز فوق الثقافة، ثم كيف أن للثقافة حدودا تفصل بينها وبين السياسة، كما أن للثقافات القومية مميزات وحدودا تفصل بعضها عن بعض فضلا بحول دون زوال المميزات الثقافية النوعية التي تتشكل بها ومنها الشخصيات القومية للأمم والشعوب. وهذا ما يتأكد لنا من توصيات المؤتمر العالمي لوزراء الثقافة المنعقد تحت اشراف اليونيسكو في صيف ١٩٨٢، حيث

ورد في توصياته للدول الاعضاء: ,, ان المؤتمر ، اذ يرى أن المرحلة التي تجتازها الانسانية في الوقت الراهن تفرض التوفيق بين الجذور التقليدية وبين مقتضيات الحياة الحديثة ، والتوازن المتناغم بين القيم الروحية واشباع الاحتياجات المادية ، والحرية والكرامة المتماثلتين لجميع البشر ولجميع الشعوب ، ومشاركة الكافة في الافادة من القيم الثقافية وفي ابداعها ، واقامة نظام دولي جديد أكثر عدلا وأكثر انسانية والاستقلال السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي الفعلي لجميع الدول، وكذلك ادانة الاستعمار والاستعمار الجديد وجميع أشكال التمييز العنصري أو الاجتماعي ، ويدرك أن الكفاح للحصول على الاستقلال السياسي والاقتصادي يشكل عاملا حاسما في الجهود التي تبذلها بلدان كثيرة في الوقت الحالي ، وأن الكفاح من أجل الاستقلال الوطني لا يبلغ غايته الحقيقية دون استقلال اقتصادي .

ويؤكد مجددا أن الاستعمار والاستعمار الجديد وجميع آثارهما تمثل نقضا مجسدا كاملا لكل عمليات الابداع الفكري والتنمية الثقافية ، لأنها تنفي وتتجاهل ثقافة البلدان التي تخضع لضغطها المهيمن ، أو تحمل على تشويهها واستلابها تمهيدا للقضاء عليها ، ويلاحظ أنه لا تزال توجد في العالم شعوب تواجه تسلط وعدوان الاستعمار والاستعمار الجديد والامبريالية والعنصرية ، الذي يسعى بمختلف الوسائل الى محو كل أثر للثقافات الوطنية .

١ - يعلن أن الاستقلال الثقافي الذاتي لا يمكن أن ينفصل عن الممارسة الكاملة للسيادة وسلامة الاراضى وعن امكانيات الاتصال الواسع النطاق مع العالم ، وأن من الضروري، بناء على ذلك، القضاء على جميع أشكال العزل والتسلط الاستعماري التي تنال من هذه السيادة .

- ٢ - ويرفض كل صور التسلط الثقافى .
- ٣ - ويوصى الدول الاعضاء بالتضامن مع الشعوب التى تكافح من أجل الحصول على حقها فى تقرير مصيرها وعلى استقلالها ، ومن أجل تأكيد ثقافاتنا الوطنية .
- ٤ - ويدعو المدير العام لليونيسكو الى اجراء دراسة متعمقة عن أوضاع الثقافات فى الاقاليم الخاضعة للسيطرة الاستعمارية ، (التقرير النهائى للمؤتمر العالمى بشأن السياسات الثقافية، مكسيكو ١٩٨٢ - ص ٥٩ - اليونيسكو) .

ونستنتج من هذه التوصية ، أن هناك تسلطاً من ثقافة على ثقافة ، أو بعبارة أخرى تسلط سياسة على ثقافة ، ومحاولة احتوائها أو ازالتها فى اطار النزوع الى الهيمنة من طرف بعض الأقوياء على الضعفاء على الصعيد الدولى ، كما تحصل الهيمنة فى بعض الاحيان بين السياسة على الثقافة على الصعيد الوطنى أو الاقليمى .

وعن أهمية هذه الخصوصيات الثقافية للشعوب ودور السياسة فى محاولة القضاء عليها يورد المؤتمر فى توصيته رقم ٦ : ، ان المؤتمر ، اذ يذكر بنتائج المؤتمر الدولى الحكومى للسياسات الثقافية فى افريقيا (أكرا، ١٩٧٥) التى تنظر الى تأكيد الذاتية الثقافية على أنه انجاز لعمل تحريرى، وسلاح فى خدمة الاستقلال الفعلى ، وأداة ممتازة لتفتح شخصية الفرد ولتحقيق تنمية متسقة للمجتمعات .

وبالنظر الى أن الذاتية الثقافية هى كيان دينامى فى تحول مستمر ينبغى رغم ذلك، أن نتعرف فى اطاره على سمات ثقافية ثابتة تحددت بفعل التاريخ واللغات والسيكولوجية المشتركة .

وبالنظر الى تحول الذاتيات الثقافية يعتمد كذلك على المبادلات الثقافية، مثرية كانت أم مفقرة ، التى يتحتم أن يكون كل مجتمع على

وعى كامل بها كى يتمكن من المشاركة مع الشعوب الاخرى فى تعاون ثقافى ارادى ومتوازن .

يوصى اليونيسكو بمواصلة تنفيذ وتنمية برنامجها الخاص بالدراسات المشتركة بين الثقافات والبحوث المتعلقة بالذاتية الثقافية بهدف تعميق الجوانب المتطورة والخلاقة من الذاتية الثقافية التى لاينبغى أن تحدد بالقياس الى الماضى وحده بل وبالاستناد الى القدرات الخلاقة المعاصرة والى نظم القيم التى تلهم مشروعات المستقبل أيضا. . (المرجع السابق ، ص ٦٠) .

وعن هذه العلاقة القائمة بين السياسة والثقافة فى كثير من البلدان يورد اليوت بعض الشواهد من الواقع ، حيث يقول : ,, نلاحظ فى هذه الايام أن ,,الثقافة ,, تجتذب اهتمام رجال السياسة ، ولايعنى هذا أن السياسة هم دائما ,, رجال ثقافة,, بل أن ,, الثقافة ,, تعتبر أداة السياسة، كما تعتبر من المنافع الاجتماعية التى تعمل الدولة على رعايتها ولايقصر الامر على أننا نسمع من جهات سياسية عليا أن ,,العلاقات الثقافية,, بين الامم ذات خطر عظيم ، بل اننا نجد المكاتب تنشأ والموظفين يعيّنون خصيصا لتعهد هذه العلاقات ، التى يفرض أنها تقوى أواصر الصداقة بين الامم . وينبغى ألا تذهلنا حقيقة أن الثقافة أصبحت - بوجه ما - قسما من السياسة ، عن حقيقة أن السياسة كانت فى عهود أخرى منشطة يمارس داخل ثقافة ما ، وبين ممثلى ثقافات شتى . ولذلك فليس بمستنكر أن نحاول الاشارة الى مكان السياسة داخل ثقافة موحدة ومقسمة وفقا لنوع الوحدة والتقسيم اللذين بحثنا أمرهما ,, (٢) .

وعن سلوك رجل السياسة واختلافه عن سلوك رجل الثقافة (المتأمل) يقول اليوت فى مكان آخر: ,, ولو وصفنا العلاقة بين الصفوة

السياسية - ونعنى بها قادة كل الجماعات السياسية العاملة المعترف بها، فان بقاء النظام البرلماني يستلزم استمرار ,,تناول العشاء مع المعارضة,, - لو وصفنا العلاقة بين الصفوة السياسية وبين الصفوات الاخرى بأنها اتصال رجال العمل برجال الفكر لكان في هذا الوصف تسامح كبير . فهي بالأخرى علاقة بين رجال من أنماط عقلية مختلفة، ذوى مجالات فكرية وعملية مختلفة . فالتميز القاطع بين الفكر والعمل لا يستقيم فى الحياة السياسية أكثر مما يستقيم فى الحياة الدينية، حيث يلزم أن يكون لرجل التأمل منشطه الخاص وألا يكون القس العلماني عديم الخبرة بالتأمل . ليس ثمة مستوى من الحياة النشيطة يمكن اغفال الفكر فيه ، الا مستوى التنفيذ الالى للاوامر ، وليس ثمة نوع من التفكير يمكن أن يكون عديم التأثير فى العمل .

وقد المعت فى غير هذا المقام الى أن المجتمع يتعرض لخطر الانحلال حين يعوزه الاتصال بين الناس فى المجالات المختلفة من النشاط، بين العقول السياسية والعلمية والفنية والفلسفية والدينية، (٣) . ويضيف فى معنى آخر رايه حول الموضوع فيقول : ,,ولكنه يظل قائما - وهذا هو أكثر الأشياء اثارا للاهتمام من وجهة نظرنا - فى رعاية ,,الثقافة,, المحلية ، الثقافة بمعناها المحدود، أى كل ما هو جميل وغير ضار وممكن فصله عن السياسة كاللغة والادب ، والفنون المحلية والعادات المحلية . ولكن بما أن روسيا السوفيتية يجب أن تحافظ على اخضاع الثقافة للنظرية السياسية ، فان نجاح استعمارها سيؤدى على الأرجح الى شعور بالتفوق لدى ذلك الشعب الواحد ، من بين شعوبها ، الذى تكونت فيه نظريتها السياسية ، بحيث يمكننا أن نتوقع - مادامت الامبراطورية الروسية متماسكة - تزايد تأكيد ثقافة واحدة سائدة وهى الثقافة المسكوفية مع بقاء أجناس ثانوية لاعلى أنهم

شعوب لكل منها نمطه الثقافى الخاص ، بل على أنهم طوائف دنيا .
ومهما يكن من ذلك فقد كان الروس هم أول شعب حديث يمارس
التوجيه السياسى للثقافة ممارسة واعية ، ويهاجمون فى كل نقطة ثقافة
أى شعب يرغبون فى السيطرة عليه . وكلما كانت الثقافة الأجنبية
متطورة كانت المحاولات أكمل لاقتلاعها باستبعاد تلك العناصر التى
تبلغ فيها هذه الثقافة أتم وعيها بين الشعب المغلوب ، (٤) .

ونظرا لأن اللغة جزء لا يتجزء من نسيج أية ثقافة (كما سبق تفصيل
ذلك فى سياق من دراسة أخرى لى ، فان إبراز علاقة اللغة بالسياسة
هو اماطة للثام عن جانب هام جدا من جوانب العلاقة المتداخلة القائمة
بين الثقافة والسياسة .

ويمكن أن نلمس هذه العلاقة بين السياسة واللغة فى العديد من
الحالات السائدة فى حياتنا المعاصرة ومنها على سبيل المثال (وليس
الحصر) الحالات التالية :

١ - الصراع الاعلامى بين الدول المتعارضة النظم والمصالح فى
الوقت الحاضر، وقد ساعد على هذا الصراع تطور وسائل الاتصال بين
البلدان بكيفية زادت من خطورة اللغة كوسيلة فعالة للغزو
الفكرى، والحرب النفسية، ويظهر لنا ذلك جليا فى تفنن معظم دول
العالم فى أساليب الدعاية لنظمها السياسية، ومكافحة الدعاية المضادة
باقتناء أحدث الأجهزة العلمية المتطورة للارسال الاذاعى للخارج
والتشويش فى نفس الوقت على الارسال الموجه ضدها من النظم
السياسية المعادية لها فى الخارج، للحيلولة دون تأثيرها على النظام
السياسى فى الداخل .

وتتمثل أبرز صور هذه الحالة فى الصراع الاعلامى القائم فى
شكل حرب باردة بين الشرق والغرب فى الشمال، وبين بعض الدول

العربية والاسلامية فيما بينها ضد بعضها البعض من جهة أو بينها وبين مايسمى اسرائيل (عند أحسن الظروف) من جهة أخرى (٥) ..

٢ - حرص معظم الدول المتقدمة على نشر لغاتها بكل ماتملك من وسائل الترغيب والترهيب فى البلدان الاخرى ، ادراكا منها لخطورة اللغة فى التأثير على النظام السياسى السائد فى البلدان التى تنشر فيها، وذلك بهدف الاستحواذ الثقافى الذى يعتبر المفتاح الذهبى للاستقرار السياسى ، وأبرز مثال على ذلك نلمسه فيما هو قائم بين فرنسا وبريطانيا من تنافس على نشر لغة كل واحد منهما فى بلدان العالم عموما والقارة الافريقية (الخصبة) خصوصا ، حتى أصبحت الدول الافريقية مقسمة الى دول ناطقة بالفرنسية ودول ناطقة بالانجليزية ، ويتأكد ذلك يوميا بمانجده ونلمسه من انتماءات سياسية لفرنسا وبريطانيا فى هذه البلدان بحسب اللغة التى يتحدثها سكان كل بلد . ولهذا يحرص السياسيون المحترفون على نشر لغاتهم فى المجتمعات الاخرى لسيط نفوذهم السياسى والثقافى . وكمثال على ذلك، نورد هذا التصريح لوزير فرنسى ، يقول فيه سنة ١٩٧١ : ,,ان قطع العلاقات السياسية مع الجزائر ، سيؤثر على وجود اللغة الفرنسية فى هذا البلد الذى يلاحظ فيه النزوع القوى نحو التقليد للنموذج الثقافى الفرنسى الناتج عن انتشار اللغة الفرنسية هناك،،(٦) .

وحول هذا الموضوع نورد مقتطفات من مقال حديث جدا يقول فيه كاتبه : ,, مع اقتراب الانتخابات الرئاسية الفرنسية يشتد النقاش والصراع على الساحة السياسية بين مختلف الأحزاب ، حيث يحاول كل حزب تمرير أطروحاته فى وسط الرأى العام لكسب تأييده ودعمه للفوز بالكرسى الرئاسى ، وتحتل سياسة فرنسا الافريقية فى حلبة هذا الصراع السياسى حيزا كبيرا، حيث يحاول كل حزب أن يظهر بمظهر

الغيور على مصالح فرنسا بالقارة السمراء أكثر من غيره، وتتجسد تلك المواقف - التي تعد تعبيرا واضحا على الرواسب الاستعمارية التي لاتزال قائمة في الذهنية الفرنسية - في تصريح السيد بيار جيسمار رئيس الوزراء الفرنسي السابق ورئيس مجموعة نواب حزب التجمع من أجل الجمهورية في البرلمان الفرنسي أمام جمعية الصحافة الأوروبية الافريقية يوم ١٨ فيفري الجارى والذي قال فيه : ,,تعتبر السياسة الافريقية لفرنسا رهان في الحملة الانتخابية الرئاسية، فاذا أعيد انتخاب السيد فرانسوا ميتران رئيسا للجمهورية سيعود لحلمه القديم وهو العالم الثالث انطلاقا من عمق سياسة الاشتراكيين القائمة على ,,العالمية,, والتي تقدم المساعدات للجميع، في حين نحن الأغلبية البرلمانية بالعكس من ذلك نعطي الأولوية لافريقيا وبالخصوص لافريقيا الفرانكفونية .. ونعتقد بأن افريقيا البرتغالية تعيش وضعية مأساوية تمكن فرنسا من توسيع هيمنتها ونفوذها لتشمل المستعمرات البرتغالية السابقة لأن البرتغال ليس لديه الامكانيات لتلبية مطالب مستعمراته الافريقية القديمة,, .

ان مثل هذا التصريح يعبر عن عمق السياسة الفرنسية تجاه القارة الافريقية القائمة على المناورات الخبيثة التي تهدف بالدرجة الأولى الى الحفاظ على نفوذها لاسترجاع المجد الفرنسي القديم بالمنطقة ، ولتمرير هذه السياسة ذات العواقب الخطيرة على القارة السمراء تنتهج فرنسا دبلوماسية نشيطة سواء في اطار العلاقات الثنائية أو في اطار المؤتمرات الفرانكفونية أو في اطار اللقاءات الفرانكو - افريقية ، وتدخل الزيارة الأخيرة التي قام بها في منتصف الشهر الجارى السيد ,,جون برنار ريمون,, وزير الخارجية التي قادته لكل من التشاد و موزمبيق والغابون في سياسة مد سياسة فرنسا الاستعمارية الجديدة الى

الدول التي لم تحتلها من قبل، وبالخصوص الى الدول التي كانت تحت الهيمنة البرتغالية، مستغلة بذلك وطأة المشاكل المتعددة كالديون والعنصرية والخلافات الحدودية التي تعاني منها دول القارة .

وبالفعل فان فرنسا في الوقت الذي تبدى فيه اهتماما خاصا بالمشاكل الاقتصادية للدول الافريقية في المؤتمرات والندوات الدولية والجهوية لا تحرك ساكنا لتجسيد اهتماماتها تلك على أرض الواقع والتي لم تسمن أو تغن من جوع الأفارقة المثقلين بالديون التي أصبحت تثقلهم ثلاث أضعاف صادرات الدول الافريقية و بالخصوص تجاه فرنسا التي رفضت بأن تحذو كندا التي ألغت ديونها على الدول الافريقية، بل الأدهى من ذلك أن رفضت فرنسا اعادة جدولة الديون الافريقية وفق نسب رمزية وقدرة كل بلد افريقي على التسديد، وقد عبرت عن سياستها الخبيثة تلك أكثر فأكثر بتخصيص الجزء الضئيل من مساعداتها للدول الافريقية الفرانكوفونية فقط معبرة بذلك عن عدم انسانيتهما بالتفريق بين الفقراء والجاتين، فهي طبعا مساعدات مشروطة تعرقل تطور هذه الدول الفقيرة التي أحاطتها فرنسا بشبكة من الضغوط المتعددة التي تقف دونها هذه الدول عاجزة عن الحركة، فلا تقوى على التصدي لمحاولات السيطرة والتطويق التي تنتهجها الحكومة الفرنسية لجعل هذه الدول تابعة لها على الدوام خدمة لاستراتيجيتها الجيو - سياسية والاقتصادية والعسكرية . ونفس هذا الموقف السلبي للحكومة تجاه المشاكل الاقتصادية الافريقية نلمسه في مواقفها من نظام الابراريد العنصرى وما يمثله من استعمار بشع واستغلال رهيب وتهديد على الأمن والسلم فى القارة السمراء، فهي توازى هذا النظام اللانسانى على أرض الواقع، وما قراراتها المتعلقة بمقاطعة هذا النظام اقتصاديا الا حبر على ورق ولعبة للتمويه وخداع

الأفارقة، لأن نظام جنوب افريقيا ماهو فى الحقيقة الا امتداد طبيعى لترسانة الامبريالية العالمية التى تعد فرنسا أحد أعمدتها، وقاعدة للتهديد والاعتداء على دول القارة، وورقة ناجعة لتطويع الدول التقدمية بالقارة التى تشكل تهديدا على المصالح الاقتصادية والسياسية والعسكرية للدول الغربية وعلى رأسها فرنسا التى ذهب بها الأمر الى حد اعتبار المساس ببعض المناطق والدول الافريقية بمثابة اعتداء عليها ، حيث لم تتورع فى كل مرة ينشب فيها نزاع بين دولتين افريقيتين للتدخل العسكرى الى جانب هذا الطرف أو ذاك الذى يتبنى البنيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تلاءم الوجه الاستعمارى الجديد لفرنسا .

هذا الوجه القبيح هو الذى أصبح اليوم من وراء التناقضات والنزاعات الحدودية والقبلية التى تشهدها القارة السمراء والتى ترتبت عنها تدخلات القوات الفرنسية التى أصبحت تلعب دور ,,الدركى,, فى المنطقة لضرب استقرارها ، وبالتالي ضرب محاولات تقدمها وتطورها حتى لا تنقلب من نفوذها وهيمتها، ولذا تعمل على تعميق بؤر التوتر والنزاع وتكرس الاجحاف والاستغلال وكل أسكال التبعية دون نهوض افريقيا الغنية الفقيرة . (٧) .

هذا بعد الاستقلال. أما قبل ذلك فالامر معروف ولايسع المجال لذكره، وإذا كان هذا مثال يخص الفرنكوفونية ... فالانجلوفونية هى أيضا لاتقل عنها أمثلة وشواهد حية من الواقع، وقس على ذلك جميع الهيئات السياسية الاخرى فى مشارق الارض ومغاربها ... فى ماضيها وحاضرها ... وفى هذا الخصوص نورد هذا النص لاحد الباحثين العرب وهو الدكتور حسن مؤنس، حيث يقول : ,, ومنذ بدايات الاستعمار تحول الانتشار الثقافى الى عملية فرض فكرى متفرع عن الغزو

السياسى وملازم له . فأما فى البلاد التى لم يكن لاهلها لغات كاملة مكتوبة فقد سهل الامر وأصبحت الاسبانية والانجليزية والبرتغالية والفرنسية لغات الحضارة فى معظم البلاد التى فتحتها، ومع الغزو اللغوى سارت عملية غزو فكرى . فاتخذ أهل هذه البلاد الآراء الفرنسية والادب الفرنسى الى جانب اللغة، وأصبح من يريد التعلم من أهل هذه البلاد ملزما بدراسة لغة الغالبين اذ لا لغة تصلح للكتابة أو التعبير عن الافكار غيرها .

وقد بذل الانجليز جهدا كبيرا فى احلال اللغة الانجليزية محل الهندية ولغات شبه الجزيرة الهندية الاخرى ، ووقفوا فى ذلك الى حد كبير. فجعلوا التعليم كله انجليزيا، حتى اللغات العربية والايروانية والسنسكريتية والاردو التى كانت تستعمل فيما دان للاسلام من بلاد شبه الجزيرة الهندية، أوقف تعليمه ليخلو الجو للغة الانجليزية وحدها، ومع اللغة دخلت الافكار والآراء والتقاليد والعادات الانجليزية بلاد الهند، فتشبه الناس هناك بالانجليز فى كل شىء ، حتى الشاى الذى يزرعونه وأخذهم عنهم الانجليز أخذوا يشربونه على الطريقة الانجليزية ، بل فى الساعة الخامسة . وهذا مثل آخر فريد فى الغزو الثقافى اتخذ سلاحا من أسلحة الغزو السياسى . وقد وفقت الفرنسية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الى غزو ميادين واسعة من ميادين الحضارة الانسانية، فأصبحت لغة السياسة والمعاملات الدولية، وذلك بفضل ماتمتاز به من جزالة ودقة فى معانى الالفاظ واستعمالاتها وجرس جميل، ومع هذا النصر للفرنسية انتشرت أشياء فرنسية أخرى كثيرة مثل الاقمشة والفرش والطور الفرنسية، ثم العلوم والآداب والتقنية.

ولكن الانجليزية لم تلبث أن تفوقت عليها فى الميدان الدولى بسبب النجاح الكبير الذى وصلت اليه الولايات المتحدة الامريكية

ووصولها الى مستوى الدولة الاولى فى عصرنا هذا، فغلبت لغتها على

مآعدها فى الاستعمال الدولى الرسمى كما نرى فى عصرنا» (٨) .

٣ - ظهور العديد من الحركات السياسية فى العالم بسبب الاختلاف اللغوى السائد بين مقاطعات القطر أو البلد الواحد، والذى يجد فيه المطالبون بالانفصال مبرراً قويا لاقامة دويلات ذات كيان مستقل بخصائصه القومية .

ولانجد حالة من هذه الحالات فى العالم الآن ونجد وراءها قوى سياسية مدعمة ونافخة فى نار الفتنة الاقليمية من أجل أن يسود الاقوياء والاذكياء على حساب الضعفاء الاغبياء (٩) .

٤ - اعتماد بعض النظم السياسية فى العالم على اللغة فى الجدل والنقاش الذى يدور فى القاعات البرلمانية والتجمعات العامة وحملة الشرح والدعاية الانتخابية حيث يتبارى الجميع فى اختيار أحسن التعبيرات اللغوية وأقواها تأثيراً فى النفوس للدفاع عن الرأى وإبطال حجج المنافسين . وكل حزب سياسى فى العالم لا يعدو نشاطه عن أن يكون عملاً دعائياً لترغيب الناس فيه للانضمام اليه ، ولا يكتب النجاح ، الا لتلك الاحزاب التى يعرف زعمائها كيف يستعملون اللغة للتأثير فى الجماهير ، ولا أدل على ذلك من أن معظم الزعماء السياسيين الحقيقيين فى العالم هم من ذوى القدرات اللغوية العالية والمواهب الخطابية اللافتة للنظر .

وحتى الآن نكون قد أتينا على ذكر أهم الحالات التى يظهر فيها التأثير اللغوى بشكل واضح فى السياسة . واذا كانت السياسة تتأثر باللغة فان السياسة بدورها تؤثر فى اللغة كما يبدو ذلك فى الحالات التالية :

١ - يظهر تأثير اللغة بالسياسة فى تغيير العديد من مدلولات

الكلمات اللغوية نتيجة لما تضيفه السياسة على تلك الكلمات من معاني تجعلها تختلف عما كانت عليه فى الاصل ومن هذه الكلمات مثلا: ,,الاستعمار,, فان الكلمة مشتقة من لفظ ,,عمر, يعمر,, وهى فى الاصل تعنى البناء والتعمير ..غير أن الممارسات التى ارتبطت بالوجود الاجنبى فى البلدان المستعمرة , وما لحق بهذه البلدان من ضعف ومهانة جعلت من كلمة ,,استعمار,, مرادفة لكلمة : خراب واستغلال وظلم, وبعبارة أخرى فان كلمة ,,استعمار,, أصبحت توحى لأول وهلة باحساسات لدى السامع تختلف اختلافا كبيرا عن معناها الاشتقاقي الذى يعنى البناء والتعمير . ونفس المثال ينطبق على كلمة ,,نازى,, ومعناها القومية والاشتراكية فى اللغة الالمانية, غير أن ارتباط هذا اللفظ بالممارسات السياسية للحزب النازى الهتلري الالمانى ... وما نتج عنها من حرب ودمار وخراب للعالم, غير مدلول الكلمة ,,نازى,, فى الواقع تغييرا كبيرا حيث أصبحت تعنى العنصرية والطغيان والاستبداد والتعصب ,,أو الشوفينية,, .

٢ - استخدام تعابير وتراكيب وكلمات تتضمن مدلولات جديدة على الاستعمال اللغوى ويظهر ذلك على الخصوص فى المراسيم التى تصدرها الدولة وما تتضمنه من مفردات ومصطلحات وتراكيب جديدة ومن ذلك مثلا : (المجلس الشعبى , تقرير المصير , الجمهورية , الرجعية , التقدمية , الانتفاضة , الانقلاب , البعث (الذى لا يؤمن بيوم البعث) , المغرب , المغاربية , القطر , الاقليم , الأمة , القومية , القطاع العام , القطاع الخاص , الجماهيرية) , وقس على هذه الامثلة العديد من الكلمات التى تشهد ميلادها لأول مرة على يد الانظمة السياسية المختلفة فى العالم . وعن علاقة الثقافة باللغة وعلاقة السياسة بالاثنتين نورد ما يؤكد ذلك فى التوصية رقم ٦٩ الصادرة عن المؤتمر

الدولى لوزراء الثقافة السابق ذكره ، حيث تقول : ، ان المؤتمر ، بالنظر الى أن اللّغة تشكل عنصرا رئيسيا من عناصر التراث الثقافى لكل بلد، وانها تمكن سكانها من التعبير عن نظرتهم الى العالم ، وهى وسيلة تبادل الافكار التى تنطوى عليها العلاقات بين الشعوب والبلدان، والتى تشكل اليوم أساس التعايش فى العالم .

ويأخذ فى الحسبان تفرّد وحيوية بعض الحضارات التى أنشأتها شعوب ذات لغة مشتركة متجاوزة كل فكر يتعلق بالعنصر والامة ، مما جعل من هذه الحضارات عناصر من تراث الانسانية جمعاء .

ونظرا لما يحدثه التنظيم الجديد للأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والتقنية والعلمية من آثار على العلاقات بين البلدان، وهى آثار تتخذ شكل الاثراء المتبادل، ولكن من شأنها أن تؤدى فى الواقع الى تركيز وتتميط خطرين فيما يتعلق بحفظ كل ذاتية من الذاتيات الثقافية ولاسيما اللغات التى يعبر بها عن هذه الذاتيات .

٣- وكما تستحدث السياسة كلمات وتركيبات خاصة بها، فإنها تقوم بإزالة كلمات أخرى من التداول بعد مدة تقصر أو تطول ، ويبدو ذلك على الخصوص فى الانظمة السياسية المتقلبة أو الانقلابية (فى العالم الثالث) حيث تظهر كلمات كثيرة مع ظهور النظام، وتختفى من الاستعمال باختفائه ، ومن المعلوم أن المفردات اللغوية التى لا يعود لمسمياتها وجود فى الواقع الاجتماعى تأخذ فى الزوال شيئا فشيئا . ونخلص مما تقدّم الى القول بأن للنظام السياسى علاقة قوية باللّغة حيث يؤثر كل واحد منهما فى الآخر بمقادير متفاوتة فى الدرجة بحسب الزمان والمكان ، ويكفى دليلا على قوة هذه العلاقة النوعية الرابطة بين السياسة واللغة أن بعض النظم السياسية قد أحيت لغات كانت تشرف على الزوال، كما هو الحال بالنسبة للغة العبرية، فى فلسطين المحتلة ،

ونظم سياسية أخرى حاولت قتل لغات حية وازالتها من الوجود كما وقع للغة العربية فى بعض البلاد التى وقعت تحت الاحتلال الصليبي فى الماضى والحاضر .

ومن خلال هذا التركيز (المقصود) على علاقة السياسة باللغة نتبين ما للثقافة من علاقة بالسياسة، على اعتبار أن اللغة هى وعاء الثقافة وخيوط نسيجها . وأن أية سيطرة لغوية من بلد على بلد آخر هو يعنى -بالضرورة - سيطرة ثقافية، وبالتالي قد تصبح سيطرة سياسية كما هو ملاحظ فى العديد من دول العالم المتكتلة سياسيا بحسب جغرافيتها اللغوية والثقافية وهذا ما يتأكد لنا من قرارات قمة أكابولكو الأخيرة، التى ضمت رؤساء الدول الثمانية الاعضاء فى الحركة الدائمة للتشاور السياسى المتكونة من الدول التالية : ((الأرجنتين، البرازيل، كولومبيا، المكسيك، بنما البيرو، الاروقواى، وفنزويلا)، خلال اللقاء الذى جمعهم بمدينة أكابولكو (المكسيك) يوم ٢٩ / ١١ / ١٩٨٧، حيث قرروا فيما يتعلق بالهوية الثقافية للمنطقة مايلى :

- ,,يشكل تراثنا الثقافى عاملا أساسيا فى شخصيتنا الثقافية لأمريكا اللاتينية، كما يسمح لنا بالدخول فى الواقع المعقد للعالم الحديث مع الاحتفاظ بجذورنا التاريخية وتدعيم الديمقراطية وجعل نظام (أو نسق) معيشى وقيمى خاص بمنطقتنا.

- نلتزم بجعل التكامل الثقافى كمحرك للتنمية الشاملة وتحديث اقتصادياتنا.

- اعتبارا للدور الحيوى لمؤسساتنا فى ترقية الثقافة، نعمل على بنى تشريعات وطنية قصد تشجيع انتاج الممتلكات (Les biens) الثقافية، وتكثيف التبادل الثقافى فى ميدان التربية .

- الاتفاق على ترقية تبادل التجارب فى ميدان محو الإمية والتعليم

فى جميع المستويات ، بالاضافة الى تكثيف المشاريع المشتركة فى ميادين مثل : تكوين الموارد البشرية وصناعة النشر .

ووعيا بالاهمية التى يكتسيها التقارب الثقافى والتربوى باعتباره أداة للتكامل الجهوى ، فان حكوماتنا تعمل على تجسيد أعمال ثقافية من ضمنها المحافظة واثراء التراث التاريخى والطبيعى ، بالاضافة الى استعمال وسائل اتصال جماهيرية قصد التعريف بقيم المنطقة، وكذا توسيع التعاون فى ميدان الابداع الفنى والثقافى .

ان ترقية الثقافة والتربية بالمنطقة من شأنه أن يساعد على تشجيع نظام يتمتع بالحركة ، حيث يزدهر تعبير شعوبنا، وتتدعم الثقافات الشعبية والتقليدية .،(١٠).

وبالنسبة لتأكيد علاقة الثقافة بالسياسة عموما، وتأكيد التكتل السياسى الناتج عن التكتل الثقافى على مستوى القارة الاروية يقول أليوت : ,, ان البناء السياسى لأمة يؤثر فى ثقافتها ، وهو بدوره يتأثر بتلك الثقافة، ولكننا نهتم فى هذه الايام اهتماما مفرطا بالسياسة الداخلية لكل منا ، وفى الوقت نفسه لانكاد نتصل بثقافة كل منا ، ويمكن أن يودى الخلط بين الثقافة والسياسة الى اتجاهين مختلفين، فقد يجعل أمة تنكر كل ثقافة غير ثقافتها ، وبذلك تشعر أنها مدفوعة الى القضاء على كل ثقافة من حولها ، أو الى اعادة تشكيلها . وقد كان من أخطاء المانيا الهتلرية افتراضها أن كل ثقافة غير الثقافة الالمانية هى اما منحلة واما بربرية، وينبغى أن تنتهى هذه المزاعم .

والاتجاه الآخر الذى يمكن أن يودى اليه الخلط بين الثقافة والسياسة، هو الاتجاه الى المثل الاعلى لدولة عالمية، لاتكون فيها آخر الامر الا ثقافة عالمية واحدة ذات طابع موحد . ولست أنتقد هنا أيا من المشروعات نحو نظام عالمى . فهذه المشروعات هى من قبيل

الهندسة وابتكار الآلات ، والآلات ضرورية، وكلما كانت الآلة أكمل كان ذلك أفضل ، ولكن الثقافة شيء يجب أن ينمو ، فأنت لاتستطيع أن تبني شجرة، وانما تستطيع أن تزرعها وتتعهد لها وتنتظرها حتى تنضج فى ابانها ، وعندما تكبر يجب ألا تشكو اذا وجدت أن ثمرة البلوط قد أنبتت شجرة بلوط لاشجرة دردار . والبناء السياسى بعضه تشييد وبعضه نمو ، بعضه آلات، والآلات ذاتها ان كانت جيّدة فهى جيّدة لجميع الناس على السواء ، وبعضه نام مع ثقافة الامة ومنها ، وهو بهذا الاعتبار مختلف عن البناء السياسى للامم الاخرى . ولتسلم ثقافة أوروبا يلزم توفر شرطين : أن تكون ثقافة كل بلد ذات طابع فريد ، وأن تعترف الثقافات المختلفة بالقرابة بين بعضها وبعض ، حتى تقبل كل منها التأثير بالاخرى . وهذا ممكن لأن هناك عنصرا مشتركا فى الثقافة الاوربية تاريخا مواشجا من الفكر والشعور والسلوك وتبادلا للفنون والافكار» (١١) .

وعلى الرغم من أن كلام اليوت هذا قيل قبل تأسيس السوق الاوروبية المشتركة الاّ أن الايام أثبتت مصداقته حيث لوحظ فى الاشهر القليلة الماضية أن من أقوى الحجج التى اعترض بها أعضاء الجماعة الاوروبية ضد طلب انضمام المغرب وتركيا الى المجموعة المشتركة أن هناك عدم تجانس ثقافى بين دول أوروبا المسيحية ودولة تركيا المسلمة على الرغم من أنها (أى تركيا) تعتبر نفسها جغرافيا دولة أروبية . ولكن فى الحقيقة تغلبت جغرافيتها الثقافية (الاسلامية) على جغرافيتها الطبيعية (الاروية) . أمّا المغرب فحجة رفضه كانت مضاعفة عدة مرات لجغرافيتها (الثقافية والطبيعية والسياسية) . ونقصد بالسياسية هنا الاتجاه الشعبى الملتصق بالثقافة وليس الاتجاه الرسمى الفوقى المتغير مع الاحوال المتقلبة التى لا يصح معها الاّ الصحيح فى النهاية .

وساستنا (السابقون) أكثر دراية بأحوال ساستنا اللاحقين ،
والاذكياء لا يلدغون من جحر الشعوب مرتين .

وهذا الاستنتاج يؤدي بنا الى الحديث عن التكتل الثقافى العربى
الذى يرجى أن يتحول الى تكتل سياسى عربى فعال ، اذا زالت بعض
الظروف الفوقية (غير العادية) المتعلقة بطبيعة بعض الانظمة السياسية
الراهنة فى الوطن العربى ، والتي تبدو فيها تبعية الثقافة للسياسة أكثر
مما تبدو فيها تبعية السياسة للثقافة ، كما هو الحال فى الاوضاع
الطبيعية ... وهو وضع ناتج عن الحالات غير الطبيعية البادية للعيان .
وتأكيدا لهذا الوضع الثقافى العربى نورد هذه الفقرات المعبرة عما
قصدناه ، من نص هذا التقرير لوزراء الثقافة والاعلام العرب المنعقد
بيغداد تحت اشراف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتاريخ ٢ -
٥ نوفمبر ١٩٨١ ، جاء فيه مايلى : ,, عالج مؤتمر بغداد بعض المسائل
الخاصة بالثقافة العربية مؤكدا على سماتها الخاصة ، ولاسيما بعدها
الروحى الأساسى وتأصلها فى تاريخ ولغة ، واتجاهها الوجدوى القوى .
كما ناقش دعم السياسات الثقافية الوطنية وتحقيق الانسجام فيما
بينها فى اطار سياسة ثقافية عربية موحدة ، وتعزيز الثقافة واللغة
العريتين وصون التراث الثقافى العربى .

- وقد عنى المؤتمر بما عنيت به المؤتمرات السابقة من اهتمامات ،
فأكد على دور الثقافة فى التلاحم الوطنى و دورها المبدع فى كل
حضارة وترتبط الثقافة أيضا بكرامة الانسان ففيها تتأكد ذاتية الفرد
وتتحدد شخصيته ، وبها يمارس حريته .

- ويتحدد الحق فى الثقافة كحق فى حرية الفكر والتعبير ، وشرط
لكل ابداع ، فى ظل احترام القيم والتطلعات الاساسية للمجتمع . وينبغى
للسلطات العامة أن تتيح لجميع المواطنين ممارسة هذا الحق ، مع
تأمين تعدد الأساليب والممارسات الثقافية ومشاركة الجميع .

- فضلا عن هذا ، تمثل الثقافة بعدا أساسيا من أبعاد التنمية الشاملة التي لا يمكن تحقيقها عن طريق النهج ,, الاقتصادي,, وحده ، ويجب من ثم في البلدان العربية مثلما في غيرها من البلاد ، تصور سياسات الثقافة والتربية والاعلام والعلوم والتكنولوجيا بوصفها مجموعة مترابطة ، في اطار نظام تخطيط متكامل للتنمية .

وأكد المؤتمر على مبدأ الذاتية الثقافية العربية ، مبينا أن التفاعل بين الثقافات لا يمكن أن يقام على أساس التبعية ، بل على أساس الحوار الحر ، الذي يستبعد كل سيطرة وكل استلاب ويتيح اثناء متبادلا من خلال الاستيعاب المتبادل للعناصر المبدعة ,, (١٢) .

هذا ما يتعلق بالثقافة والسياسة على صعيد التكتلات الدولية الكبرى ، أما بالنسبة لعلاقة السياسة بالثقافة على الصعيد الوطني أو دور السلطة في نشر الثقافة فذلك ما يؤكد لنا هذا التقرير الصادر عن منظمة اليونسكو تحت عنوان : ,, تطور السياسات الثقافية في العالم ,, جاء فيه : ,, حقيقة أن الثقافة كانت ماثلة دائما ، بأشكال مختلفة ، في اهتمامات السلطات العامة كما في حياة الشعوب . ولكن في خلال العقود الاخيرة ، مع حصول الشعوب المستعمرة تدريجيا على الاستقلال وزيادة الرخاء الذي شهدته البلدان الصناعية ، نجد أن مسألة العلاقات بين الثقافة والمجتمع ، وكذلك مسؤولية السلطات العامة في هذا المجال ، قد طرحتا في عبارات جديدة واكتسبتا بعدا جديدا .

ومنذ مؤتمر فينيسيا ، قامت حكومات عديدة بتنفيذ سياسات ثقافية على مستويات مختلفة، وأنشأت بنى ادارية لتطبيقها . وفي عام ١٩٨٢ ، أصبح هناك ١١٧ دولة ، من بين ١٥٧ دولة عضوا باليونسكو - أي ثلاثة أرباع مجموع الدول الاعضاء - يوجد بها وزارة أو هيئة مركزية تضطلع

فقط أو اضافة الى اختصاصات أخرى بمسؤولية الشؤون الثقافية ، مع ذكر هذه المسؤولية صراحة في اسم المؤسسة .

ولا يقتصر الامر في بعض الدول على وجود ادارات مركزية فحسب، بل توجد بها أيضا فروع على المستويات المحلية ، وتوجد في الدول ذات البنية الاتحادية ادارات تعنى بالثقافة في كل وحدة اقليمية أو اثنية تابعة للاتحاد . كما أن السلطات الاقليمية والمحلية أنشأت بعض البنى المتخصصة ، سابقة في ذلك أحيانا السلطات العامة .

وتغطي السياسات الثقافية مجالات متنوعة بحسب البلاد . فهي في بعض الدول تعنى أساسا بتنمية الفنون على المستوى المهني والمحافظة على التراث الوطني ، مثل الاعمال المعمارية الكبرى ، وآثار الماضى الفنية والتاريخية الكبرى، ويعدّ دور المؤسسات الثقافية كالمتاحف والمكتبات والمسارح ومراكز الفنون المسرحية والمعاهد الفنية أو الموسيقية دورا أساسيا . وهذه السياسات ، القائمة على تحسين ارتفاع الجماهير بالثقافة والحياة الفنية وكذلك، في بعض البلاد، على حفظ الفنون الشعبية التقليدية (الفولكلور) وتعزيزها كثيرا ما تركز على نهج نخبوى الطابع للثقافة ، ولذلك فانها ، فيما يبدو، تحقق دائما أهدافها. فسكان الاحياء المحيطة في التجمعات الكبيرة لا يتأثرون بها الا قليلا ، وسكان المدن الصغيرة أو المناطق الريفية المقطوعين عن حياة المراكز الكبيرة لا يعرفونها الا من خلال وسائل الاعلام . وفي البلدان المتقدمة كما في العالم الثالث عمد السكان الذين لا يستطيعون المشاركة في الانشطة الثقافية التي تشجعها هذه السياسات الى تطوير سياساتهم وفقا لمعاييرهم الخاصة،،(١٣) .

هذا ما يتعلق - اذن - بالثقافة والسلطة السياسية داخل أقطار العالم المختلفة، أمّا علاقة المثقفين بالسياسيين كما هي قائمة أو كما

يجب أن تكون فيعرضها أحد الباحثين تحت عنوان ,,العلاقة بين الفلسفة والسياسية,, .

والفلسفة فى سياقنا (الاستشهادى) هذا ترمز الى قمة الثقافة فى جوهرها الخالص ، أما السياسة فهى معروفة، يقول الباحث الاستاذ أحمد وارث : ,,ومثلما أمكن التمييز على أساس امتلاك المعنى الانسانى بين فلاسفة حقيقيين وفلاسفة كاذبين، يمكن التمييز ، على الاساس ذاته بين سياسيين حقيقيين وسياسيين كاذبين - ديماغوجيين - فيسمى سياسيا حقيقيا من كانت أعماله تكتسى طابعا انسانيا ومنفتحة على المستقبل .

انه ذاك الذى يعى حركة التاريخ ويدرك أن السيادة لاتكون لطبقة أو فئة على حساب غيرها من الطبقات أو الفئات المحرومة ، وان غاية السياسة تحرير الانسان من سطوة الظلم والتسلط وخلق بيئة يمكن فيها لطبيعة الانسان أن تكشف عن نفسها وتؤكد ذاتها ، بيئة خالية من الاستلابات التى يعانيتها سواد الشعب ارضاء لنزوات طبقة ,,ممتازة,, فى الدولة ، ويسمى سياسيا كاذبا أو ديماغوجيا ، من كانت أعماله موجهة للمحافظة على امتيازات طبقية قائمة فحسب ، لان مايخدم الطبقة المستغلة لا يخدم الانسان .

وبناء عليه يتبين أن السياسى الكاذب وحده يخشى الفلسفة والنقد والتغير بينما يرحب السياسى الحقيقى بكل تأمل غايته تطوير الانسان ، لانه يؤمن بأن المثال أو المطلق صيرورة وليس كينونة وأن التاريخ جدل وأن الجدل طريق التقدم .

فاذا كان السياسى الكاذب يعمل على تحويل شعبه الى قطع عاجز عن ادراك مصالحه فيساق اليها سوقا، فان السياسى الحقيقى على عكس ذلك يعمل على تنمية وعى شعبه بواقعه وبمصالحه

الحقيقية واذا كان الاول يعامل شعبه كما يعامل الطفل القاصر فيربى فيه الشعور بالعجز والحاجة الى وصى ذى قوى خارقة، فان الثانى يعامل شعبه كراشد فينمى فيه روح المبادرة والطموح نحو الاعالى .

ولما كانت غاية كل انسان، فيلسوفا كان أم سياسيا، هى أن يرقى بشعبه نحو الاعلى فان على الفيلسوف اذا أن لا يهادن وأن لا يتوقف لتمجيد أى وضع قائم ، وأن يظل محافظا على صفة الباحث والناقد، وعليه أن ينظر الى الامام وأن يتطلع الى الافضل دائما . وعليه أن يناضل من أجل تحقيق المجتمع الذى يراه فاضلا، وعليه حتى ولو قبيح لهذا المجتمع أن يتحقق، أن يناضل من أجل أن لا يتحول هذا المجتمع الى سجن كبير تكبل فيه الآراء وتسلب فيه الحريات (١٤).

والخلاصة أنك اذا وجدت نجاحا وازدهارا للثقافة بأوسع معانيها، فابحث عن السياسة وبعبارة أدق عن الساسة ، واذا وجدت عكس ذلك فابحث عن الساسة أيضا ، مع الاشارة الى أن تكامل الثقافة والسياسة يفيد الاثنين ويبقيهما أساسا لبناء الحضارة ، أما تعارضهما فيكون على حساب السياسة بالدرجة الاولى ، لان الفكر والقلب يمكن بقاؤهما عاطلين الى حين بعد بتر الاعضاء وشل الحركات، أما العضلات والاعضاء فلا تحافظ على الحياة اذا فصلت عن الاعصاب الدماغية والشرابين القلبية التى تنقل الحياة .

والثقافة كما رأينا هى عقل وقلب تنتج عنهما أفكار وأشياء وعلاقات وحركات ...

الهوامش

- ١- ت . س اليوت ، ملاحظات نحو تعريف الثقافة، ترجمة الدكتور شكرى محمد عباد، مراجعة عثمان نوية ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، ص : ٧٢ .
- ٢- المرجع السابق ، ص : ٩٩ .
- ٣- المرجع السابق ، ص : ١٠٠ ، ١٠١ .
- ٤- المرجع السابق ، ص : ١١٠ .
- ٥- د/ أحمد بن نعمان ، التعريب بين المبدأ و التطبيق (فى الجزائر والعالم العربى) ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع - الجزائر - ١٩٨١ ، ص : ١٠٥ .
- ٦- ملود قاسم : انية و أصالة ، مطبعة البعث ، قسنطينة ، ١٩٧٥ .
- ٧- طاهر بوعنيفة ، سياسة فرنسا الافريقية فى حلبة الصراع الانتخابى ، صحيفة المجاهد الأسبوعية، ١٩٨٨ / ٢ / ٢٦ .
- ٨- حسين مؤنس ، الحضارة ، عالم المعرفة ، الكويت (بدون تاريخ) ص : ٦١ ، ٦٢ .
- ٩- للتعق فى هذا الموضوع يمكن مراجعة كتاب :
P.P. Giglioli, Language And Social Context Cose Wyman Ltd
London 1972 P. 358 — 376.
- ١٠- التزام ,,أكابولكو، للسلام ، التنمية والديمقراطية ، أكابولكو (المكسيك) ، ١٩٨٧ ، ص : ٢٤ - ٢٦ .
- ١١- ت . س اليوت نفس المرجع السابق ص : ١٤٢ .
- ١٢- المؤتمر العالمى بشأن السياسات الثقافية ، المشكلات وآفاق المستقبل ، منظمة اليونسكو ، مكسيكو ١٩٨٢ ، ص : ١٠ ، ١١ .
- ١٣- المرجع السابق ، ص : ١٢ ، ١٣ .
- ١٤- أحمد وارث ، العلاقة بين الفلسفة والسياسة ، جريدة الشعب الصادرة بتاريخ ١٩٨٨ / ٢ / ٩ .

